مدى تأثر المصارف الإسلامية
بتداعيات الأزمة المالية العالمية

إعداد /

د/ عوض بن عوض يسلم

أستاذ الاقتصاد المشارك

قسم العلوم المالية والمصرفية

نائب العميد للشؤون الأكاديمية

كلية العلوم الإدارية – جامعة حضرموت

الجمهورية اليمنية

1. المقدّمة:

يعتقد خبراء وسياسيون كثيرون أن السبب الرئيسي للأزمة المالية العالمية الأخيرة هو قصور التنظيمات والتشريعات الرقابية عن مواكبة تطور الأدوات المالية والاستثمارية الذي دفعت ثورة المعلومات والاتصالات إلى تسارعه بوتيرة متصاعدة، زاد من خطورتها الاعتماد الكبير على الاقتراض والتمويل والاستثمار في أدوات مالية معقدة كادت تحل محل قطاعات ما يسمى بالاقتصاد الحقيقي لحساب اقتصاد المشتقات إن صح التعبير.

وقد كشفت الأزمة المالية أن المصارف الإسلامية هي الأقل تضرراً من تداعيات الأزمة بسبب عدم تورطها في المشتقات المالية التي كانت السبب الرئيس في أزمة المصارف الغربية الكبرى، ويبلغ عدد المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية أكثر من 300 مؤسسة تنتشر في أكثر من 75 دولة.

لذلك، فقد عانت البنوك المحلية والعالمية من تبعات تلك الأزمة وتكبدت خسائر فادحة، إلا أن البنوك الإسلامية قد أظهرت قدرتها على التعاومل مع الوضع الاستثنائي التي فرضته تلك الأزمة، وبدأ تأثرها بشكل طفيف مع احتفاظها بأصولها وسيولتها على نحو يساعدها على البقاء والتفاعل مع الوضع القائم.

كل ذلك لم يأت من فراغ، بل ساعد المصارف الإسلامية وجود كادر مؤهل من ذوي الخبرات أبعدها عن المعاملات الوهمية التي غرقت بها البنوك التقليدية طمعاً وجشعاً وكان مصيرها الإفلاس.

وقد ساعدها في ذلك (حسب مختصين) نظام مصرفي عادل يبتعد عن المعاملات الوهمية وتضخمات الديون والمقامرة، الأمر الذي جعلها تبرز كبديل للنظام المالي الحالي يستحق الدراسة.

2. مشكلة البحث ومنهجيته

يتجه النشاط المصرفي في كثير من دول العالم نحو الصيرفة الإسلامية لأسباب كثيرة ليست موضوع بحثنا، إلا أن إن المصارف الإسلامية لم تحسن الاستفادة من الفرص التي أتاحتها أمامها الأزمة المالية العالمية، وفي اعتقادنا أن السبب في ذلك يعزى إلى أنانية هذه المصارف ورغبتها في العمل بشكل منفرد دون تنسيق جماعي كاف، بالإضافة إلى حالة الخوف التي انتابتها أسوة ببقية المصارف التقليدية، وأخيراً إلى ضبابية أو عدم وجود رؤية واضحة لهذه المصارف للتعامل مع الأزمة بالشكل الذي يرتقي إلى مباديء ومنهجية النشاط المصرفي الإسلامي.

وهنا، يجب الإشارة إلى أن المشكلة الرئيسية بالنسبة للمصارف الإسلامية تكمن في مواجهة عدد من التحديات والمتمثلة في الآتي:

1. نشاط الهيئات الرقابية محدود ومكرر فيما يتعلق بأعضاء هيئات الرقابة الشرعية وعدم وجود عمل جماعي وبرؤية مشتركة فيما يخص صيغ التمويل الإسلامية المتاحة. وأن ما يحدث الآن هو تناقض واضح بينما من يجيز ويمنع بعض جوانب التمويل في تلك المصارف.
2. وجود نقص في الكادر التنفيذي المتخصص بطبيعة العمل في المصارف الإسلامية، حيث أن معظم العاملين في تلك المصارف مستقطبين من البنوك التقليدية.
3. غياب الرؤية المشتركة للمصارف الإسلامية والقائمين عليها؛ حيث يعمل كل مصرف وفق أجندته الخاصة، كما أن أغلب المؤسسات المالية الإسلامية ذات رؤوس أموال صغيرة، وليست قادرة على الفعل والمبادرة، ولكنها تريد الحفاظ على مكتسباتها، وتحقيق أرباح.
4. أن نسبة الإنفاق على التطوير والتدريب متدنية جداً في المصارف الإسلامية.

5. عدم وجود جهات تنسيق مركزية باستثناء اتحاد المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية في البحرين، وحتى هذا الاتحاد ليست لديه القدرة المالية الكافية للإنفاق على الخطط والمشروعات البحثية التي تفيد مجمل القطاع.

6. محدودية التسويق المصرفي لأنشطة المصارف الإسلامية؛ إذ أن معظم المصارف الإسلامية تركز على المرابحة أكثر مقارنة بصيغ التمويل الإسلامي الأخرى.

7. ضعف استخدام تكنولوجيا المعلومات والإتصالات وبما ينسجم مع التطورات الجارية في هذا المجال لخدمة العملاء وتوسيع قاعدة المشاركة.

3. أهمية البحث

تواجه المصارف الإسلامية كما أشرنا سالفاً عدد من التحديات ناتجة عن عدم وضوح الرؤية للنشاط المصرفي الإسلامي بمفهومه الواسع مما تجعل منتجاتها، في معظم الأحيان، عاجزة عن المنافسة على المستوى المحلي او الإقليمي أو العالمي، ولهذا فإن الفجوة تتسع يوماً بعد يوم مالم تركز تلك المصارف على البحث عن أدوات حدثة تواكب المتغيرات دون الخروج عن المباديء العامة للإقتصاد الإسلامي وتوجهاته التنموية. وهنا تكمن أهمية هذا البحث في ضرورة إيلاء الصيرفة الإسلامية اهتماماً أكثر لما يرتقي بها إلى المستوى المطلوب ومكانتها المتميزة بين بقية المصارف التقليدية وذلك من خلال مواجهة التحديات التي تمت الإشارة إليها.

وإلى جانب ذلك تأتي أهمية البحث في استشراف مدى تأثر البنوك الإسلامية في ظل الأزمة المالية العالمية وماهي السبال لتطوير مختلف أنشطتها.

4. أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى:

1. التعرف على مدى تأثر المصارف الإسلامية بالأزمة المالية العالمية.
2. بيان التحديات التي تواجه المصارف الإسلامية.
3. تحليل واقع المصارف الإسلامية في ظل الأزمة المالية العالمية.
4. تحديد سبل الإرتقاء بالعمل المصرفي الإسلامي والنهوض بواقعه نحو الأفضل.
5. استعراض النتائج العامة للبحث والتوصيات.

المبحث الأول

ماهية الصيرفة الإسلامية

من المعروف، أن الصيرفة الإسلامية تستمد أحكامها ومبادئها من القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة وهما مصدران إلهيان، حيث أوحى الله بهما إلى نبيه محمد صلى الله عليه وسلم قال تعالى: " وأنزل الله عليك الكتاب والحكمة "[1] والحكمة هنا كما قال المفسرون تعني السنة، وهذا ما يجعل الصيرفة الإسلامية مؤهلة لحل الكثير من المشاكل التي يعاني منها النظام المالي المعاصر[2] الناتجة عن التعامل بصيغ وأدوات هي نتاج بشري محض تحكمها مصالح من أنتجها بأنانية مفرطة بغض النظر عما قد ينتج عنها من مآسي للمجتمع مثل الأدوات القائمة على الربا والغرر والجهالة والميسر والتي حرمتها الشريعة الإسلامية وفي ذلك تتجلى معجزة علمية من معجزات القرآن الكريم ,ألا وهي قوله تعالى{يَمْحَقُ اللّهُ الْرِّبَا وَيُرْبِي الصَّدَقَاتِ}[3] لما تحدثه من ضرر بالغ للفرد والمجتمع ولعل أوضح مثال عما يمكن ان تحدثه هذه الأدوات المحرمة من ضرر بالمجتمع والاقتصاد ما يمر به العالم اليوم من مشكلة الرهن العقاري التي أدت بالكثير من المؤسسات المالية العالمية لشطب الكثير من الديون، وبالتالي تحقيق الكثير من الخسائر التي نتج عنها فقدان الكثير من العاملين في هذه المؤسسات لوظائفهم واضطراب الأسواق المالية. وقد كثر الحديث عن إمكانية حدوث كساد عالمي، حيث انهارت تساقطت المؤسسات المالية الكبرى الواحدة تلو الأخرى كأحجار الدومينو دون أدنى مقاومة فلم تسعفها خبرتها الطويلة في تفادي هذه الازمة أو التنبؤ بها، ولعل ما ظهر حتى الآن لا يعدوا عن كونه قمة جبل الجليد لهذه الازمة.

[1] سورة النساء الآية113

[2] أسس الاقتصاد بين الإسلام والنظم المعاصرة معضلات الاقتصاد وحلها في الإسلام ,أبو الأعلى المودودى, ترجمة محمد عاصم الحداد ,الدار السعودية للنشر , السعودية ,ط:2, 1967

[3] البقرة : الآية276

ومع ضخامة هذه ألازمة واتساعها إلا أنها لم تؤثر في المصارف الإسلامية كون الشريعة الإسلامية التي تحكم عمل هذه المؤسسات المالية تحرم التعامل في الأدوات المالية التي نتجت عنها أزمة الرهن العقاري، ونظرا لكون الكثير من المجتمعات الغربية المنكوبة بهذه ألازمة يوجد بها مؤسسات مالية إسلامية فإن ذلك سيؤدي إلى سعي الكثير من الباحثين والدارسين في هذه المجتمعات إلى دراسة الأسس التي تقوم عليها هذه المؤسسات وآليات عملها ولا شك ان أي دراسة لهذه المؤسسات ستؤدي بالدارس ضمناً إلى دراسة القرآن والسنة.

واعتقد جازما بأن أي دراسة للقرآن والسنة تكون بعيدة عن الأحكام المسبقة والتعصب المقيت ستؤدي بالقارئ إلى الاعتراف بعظمة الدين الإسلامي و رحمته بالبشرية قال الله تعالى (وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين)[1] (الأنبياء الآية 107).

وعلى هذا الأساس، فإن على المؤسسات المالية الإسلامية العمل على تمويل إجراء الدراسات والأبحاث المتعلقة بالنظرية المالية الإسلامية، والتوسع في عقد الندوات وورش العمل التي تعرف بالأسس التي تقوم عليها المصرفية الإسلامية وتشرح آليات عملها، مع بيان وجهة النظر الإسلامية في الأسباب التي أدت إلى أزمة الرهن العقاري وكيف أدى التزام المؤسسات المالية الإسلامية بأحكام الشريعة الإسلامية إلى تفادي هذه ألازمة، إضافة على ذلك فإنه يجب على المؤسسات المالية الإسلامية السعي إلى تحقيق مقاصد

[1] سورة الأنبياء الآية107

الشريعة الإسلامية والبعد عن الصورية في معاملاتها[1] مما يظهر للعالم قدرة الشريعة الإسلامية على حل مشاكله المالية المستعصية.

ومما لاشك فيه، ان فهم هذه المجتمعات للأسس والمبادئ وطرق العمل في المؤسسات المالية الإسلامية سينعكس إيجاباً على هذه المؤسسات من حيث تقبل هذه المجتمعات لها وتقليل العدائية تجاهها وتجاه المسلمين في هذه البلاد نتيجة فهم هذه المجتمعات للرسالة الحضارية للإسلام بعيدا عن الصورة السلبية النمطية للإسلام التي تكونت نتيجة الممارسات الخاطئة لبعض المسلمين والرسالة الإعلامية الموجهة .

ولطالما أن الصيرفة الإسلامية ليست وليدة اليوم بل هي جزء لا يتجزء من الشريعة الإسلامية[2] وبالتالي يجب أن لاتخضع هذه المسألة للاجتهادات الشخصية بل أن أسلوب المشاركة والعمل بروح الفريق الواحد والتنسيق ضرورية وبالذات في هذه المرحلة الحرجة التي يمر بها الاقتصاد العالمي وعلى وجه الخصوص في الدول الإسلامية التي لا زال الفقر يخيم عليهل رغم وجود الثروات الهائلة فيها.

لقد أظهرت الأزمة المالية العالمية بشكل جلي أن النظام النقدي العالمي عاجز عن البحث عن حلول تجنب البشرية الأزمات المتكررة منذ الأزمة الاقتصادية الكبرى في عام 1929، وتلتها أزمة البورصات العالمية في عام 1963، ومن ثم التضخم في السبعينيات و وأزمة المديونيات في 1980 وبعد ذلك ازمة جنوب شرق آسيا في عام 1997 وكذلك أزمة البرمجيات والأسهم الصناعية خلال الفترة 2000 ــ 2002، مروراً بأزمة البورصات الخليجية في عام 2006 وأخيراً بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية في نهاية 2007 وبداية 2008 و لم تستطع إلى حد الآن أن تخرج دول العالم من عنق الزجاجة

[1] آفاق استثمار الأموال وطرقها في الإسلام ,نصر فريد واصل ,مكتبة الصفا ,القاهرة ,مصر ,ط:1 ,2000ف,ص 34 .
[2] مجلة الهدي الإسلامي ،الهيئة العامة للأوقاف المعاملات المصرفبة المعاصرة وحكمها في الشريعة الإسلامية ,جمال الدين محمد محمود ،العددالسادس ,طرابلس,ليبيا 1974ف ص 54

التي وقعت فيها. وقد تنبأ لخطورتها على الاقتصاد العالمي: الاقتصادي الألماني سيلفيو جيزل سنة 1862-1930 والذي أرجع سبب عدم نمو المال إلى الفائدة أو الربا , ويوافقه في ذلك الدكتور شاخت الاقتصادي الألماني في محاضرة له بدمشق سنة 1953 من أنه بعملية رياضية غير متناهية يتضح لنا من خلالها أن جميع المال في الأرض صائر إلى عدد قليل من المرابين 1 وهذا هو ما حصل في الأزمة الراهنة كل ذلك يوحي بأن النظام النقدي والمالي العالمي لم يعد صالحاً للاقتصاد العالمي.

المبحث الثاني

آثار الأزمة المالية على اقتصاديات دول العالم

نستعرض في هذا المبحث أهم آثار الأزمة المالية العالمية على الصيرفة الإسلامية، وقبل التطرق إلى ذلك لابد من إيجاز آثار تلك الأزمة على الاقتصاد العالمي برمته، على النحو التالي:

1. على مستوى الاقتصاد العالمي، فقد افلست أضخم البنوك الأجنبية والشركات منها على سبيل المثال: بنك "ليمان بروذرز" Lehman brothers[2] وهو رابع أكبر بنك في الولايات المتحدة، تبعه تعثر شركة "ميريل لينش" Merillynch التي خسرت في عام واحد ما قيمته 23 مليار دولار، ثم تتابعت حلقات السلسلة في التفكك واحدة تلو الأخرى, وكان أهمها: "واشنطن ميوتشوال" أحد أكبر مصارف التوفير والقروض في الولايات المتحدة، بالإضافة إلى "فاني ماي" و "فريدي ماك" المختصتين بتمويل العقارات، وقد بلغت خسائر شركة" فاني ماي"، خلال الربع الأول من عام

[1] - مجلة الهدي الإسلامي ،الهيئة العامة للأوقاف المعاملات المصرفبة المعاصرة وحكمها في الشريعة الإسلامية ,جمال الدين محمد محمود ،العددالسادس ,طرابلس,ليبيا 1974ف ص 17

[2] قنطقجي, مرجع سابق ص 66

2009م،23.2مليار دولار.[1] وقد تعدت الأزمة حدود الولايات المتحدة لتضرب مؤسسات مالية ضخمة في أوروبا مثل: مصرف "نورثن روك" في بريطانيا للتسليف العقاري، والذي قامت الحكومة بتأميمه, إضافة إلى بنك "إتش بي أو إس" رابع بنك في بريطانيا من حيث الرسملة، وكان من ضحايا الأزمة أيضاً في بريطانيا بنك "هاليفاكس بنك أوف سكوتلاند" الذي قام بنك "لويدز" البريطاني بشرائه، أما خارج بريطانيا فقد ضربت الأزمة العديد من البنوك من أمثلة؛ شركة "غليتنير" المالية في أيسلندا، وبنك "هيبو ريل إيستيت" في ألمانيا، ناهيك عن الخسائر التي منيت بها مجموعة "سيتي غروب" المصرفية الأمريكية وبنك "جي بي مورغان تشيس"، لكن الطامة الكبرى كان في إفلاس أكبر شركة تأمين في الولايات المتحدة الأمريكية والعالم وهي "AIG" دافعة معها قطاع شركات التأمين في العالم إلى الهبوط, حتى إن سهم هذه الشركة أصبح يتداول عند سعر 46 سنتاً أمريكياً فقط في شهر آذار 2009 بعد ان فقد أكثر من 90% من قيمته[2]. والحقيقة أن الأزمة مازالت تطيح بالعديد من المؤسسات المالية وتمني أخرى بخسائر كبيرة كل يوم دون أن يتضح لها نهاية.

والجدير بالإشارة، أن خسائر شركة جنرال موتورز أكبر شركة للسيارات في العالم في العام 2008 قد بلغت ما قيمته 30,9 مليار دولار[3]، وبلغت خسائر شركة تويوتا خلال الربع الأول من عام 2009م،7 مليار دولار بسبب تراجع مبيعاتها[4]، والتأثر بأزمة السيولة العالمية، وانخفاض الطلب العالمي على السيارات.

[1] حصاد الجمعة الاقتصادي، الجزيرة، تاريخ8\5\2009
[2] مؤشرات الأسهم الأمريكية على قناة سي إن بي سي عربية بتاريخ 3-3-2009
[3] الجزيرة نت, الاقتصاد والأعمال 26-2-2009
[4] حصاد الجمعة الاقتصادي، الجزيرة،8\5\2009.

وإلى جانب ذلك كانت هناك أزمة سيولة عالمية كأحد نتائج الأزمة المالية العالمية أدت إلى بـــروز أزمـــة اقتصادية عالمية، أدت بدروها إلى انهيار عدد كبير من أسواق المال وقد قدرت وكالة بلومبيرغ الماليـــة التي تابعت أداء 89 سوقاً مالية حول العالم خسارة أسواق المال في عام 2008 بقرابة 30 تريليـــون دولار[1]، بينما تشير تقديرات بنك التنمية الآسيوي إلى أن خسارة العالم قاربت الـــ 50 تريليون دولار من الأصول المالية في عام 2008[2].

2. أما على صعيد الاقتصاد العربي، فإن أسواق المال العربية فلم تكن هذه الأخيرة أفضل حالاً، وفيمـــا يلي خسائر بعض أسواق المال العربية في عام 2008 حسب تقرير لبنك الكويت الوطني[3]:

- سوق دبي كانت أكبر الخاسرين عربياً عندما فقدت 72 % من قيمتها.
- سوق السعودية, أكبر الأسواق العربية خسرت 57 % من قيمتها, ما يقارب 1,02 تريليون ريال سعودي (272 مليار دولار).
- سوق مصر خسرت 53.9 % من قيمتها.
- سوق الكويت خسرت 38 % من قيمتها.

3. وعلى صعيد صناديق الاستثمار الخليجية، فقد بلغت قيمة هذه الصناديق ما يقـــارب 1,3 تريليـــون دولار، أما خسائرها فقد بلغت 450 مليار دولار, وهذا المبلغ يعادل عوائد منطقة الخليج من الـــنفط لعام 2008 كاملاً[4] حسب بنك "دويتشه بنك" الألماني.

[1] محمد أيمن عزت الميداني, ندوة الثلاثاء الاقتصادية, قراءة في الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة 3-3-2009
[2] الجزيرة نت, الاقتصاد والأعمال 9-3-2009
[3] المرجع السابق نفسه
[4] جريدة القبس الكويتية, العدد بتاريخ 4-2-2009

4. بالإضافة إلى ذلك فقد كان للأزمة المالية والاقتصادية العالمية آثار سلبية كذلك على ارتفاع مستوى البطالة والفقر في العالم. وفي هذا الصدد، تؤكد منظمة العمل الدولية إلى أن العالم قد يفقد نحـــو 51 مليون وظيفة في عام 2009 نتيجة الأزمة المالية العالمية، وما تبعها من ركود اقتصادي، ففي الولايات المتحدة وحدها فقد نحو 5.1 مليون أمريكي وظائفهم منذ بداية الكساد الاقتصادي في أوائـــل عـــام 2008,من هؤلاء ما يقارب 663 ألف فقدوا وظائفهم في شهر آذار 2009, الأمر الذي رفع نسبة البطالة في الولايات المتحدة إلى 8.5 % حسب تقديرات شهر آذار 2009, وهي أعلى نسبة تسجل منذ عام 1983, وفي دول اليورو بلغ معدل البطالة 8.5 % كذلك[1], في حين تشير التوقعـــات إلى وصول عدد العاطلين عن العمل في العالم العربي إلى 22 مليون عاطل في ظل الأزمة العالمية بزيـــادة 5 مليون عن عام 2.2008

ويمكن تلخيص أسباب الأزمة الاقتصادية في النقاط الآتية

5. الارتفاع المفاجئ في نسبة الفائدة الربوية.

6. تحول العملة النقدية من وسيلة لتدوير الإنتاج إلى سلعة في حد ذاتها يحتكرها أصحاب رؤوس الأموال.

7. استنزاف اقتصاد الدول في موارد تجلب الخسارة أكثر من الربح.

8. تحول المستثمرين من الاقتصاد الحقيقي القائم على الإنتاج إلى الاقتصاد الوهمي القائم على القروض الربوية.

---

[1] الجزيرة نت, الاقتصاد والأعمال 3-4-2009

[2] الجزيرة نت, الاقتصاد والأعمال 13-3-2009

9. لذا نجد إن نظرية الاقتصاد الإسلامي لا تقبل ربحا فيه ضرر للغير أو ربحا لا يقابله عمل ، وبصورة أعم فإن الإسلام يرفض بشدة ذلك الاقتصاد الوهمي القائم على الربا والمديونية وأكل أموال الناس بالباطل, قال صلى الله عليه وسلم" أفضل الكسب بيع مبرور وعمل الرجل بيده" 1

وإذا كانت مرحلة السبعينيات بالنسبة للوجود الإسلامي بأوروبا مرحلة التأسيس أي بناء المؤسسات الأساسية والضرورية، مثل المساجد والمراكز الثقافية الإسلامية والمنظمات الاجتماعية؛ و مرحلة الثمانينيات وبداية التسعينيات بداية تقنين الوجود بتأسيس الهيئات التمثيلية والمؤسسات السياسية والإعلامية تعبيرًا عن الحضور المتزايد للمسلمين في المجتمع الأوروبي، سواء على مستوى العدد أو على مستوى إمكاناتهم التعليمية والاقتصادية والعمرية؛ فإنه مع بداية القرن الجديد تطور الوعي الفردي والجماعي إلى ضرورة الانتقال للاهتمام بالجانب الاقتصادي والمالي باعتباره مفتاح كل تلك الإشكالات والقضايا والأبعاد الأخرى[2]ولكن في السنوات الأخيرة شهدت اوربا إقبالا ملحوظا من قبل الشباب المسلم – والرأسمال الإسلامي عامة– على الاستثمار في القطاع الخاص وتأسيس المقاولات والمشاريع الخاصة، وهو ما يحمل برأي الكثيرين مؤشرا إيجابيا هاما فيما يتعلق بمستقبل الوجود الإسلامي بأوروبا وتوسع الاهتمام بظاهرة التمويل الإسلامي من قبل المؤسسات المالية الأوروبية وانتشار البنوك الإسلامية على نطاق واسع شكلا حافزا مهما للمسلمين لمزيد الانخراط الايجابي في الدورة الاقتصادية الأوروبية وتعزيز حضورهم .

---

[1] - مسند أحمد , مسند المكثرين , حديث أبي هريرة بن تيار رضي الله عنه ,رقم 15276

[2] د. محمد النوري نحو توجه استراتيجي للتمويل الإسلامي بأوروبا(قضايا ومشكلات التمويل التجاري)بحث مقدم للدورة الثامنة عشرة للمجلس – دبلن جمادى الثانية/ رجب 1429 هـــ / يوليو 2008 م

المبحث الثالث

آثار الأزمة على المصارف الإسلامية

تظهر أهمية المصارف عندما تضع باعتبارها خدمة المجتمع والمساهمة في معالجة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، وبهذا المعنى يدل مفهوم المصرف الإسلامي على انه مصرف يتعاطى الأعمال المصرفية بمختلف صورها على أسس تستند على الشريعة الإسلامية مراعاة لحلية التعامل في تنفيذ تلك العمليات

من خلال هذا التوجه تكون طبيعة العمل المصرفي الإسلامي بالضرورة ذات صبغة اجتماعية حيث يــتم التركيز على الكسب الحلال بالتعاون بينها وبين عملائها لكونهم شركاء يتقاسمون الأعباء والمكاسب مما يؤكد القاعدة الشرعية المعروفة " الغنم بالغرم".

وبهذا المعنى يتفاعل المصرف الإسلامي مع عملائه حيث يشاركهم في استثماراتهم ويدعوهم للمشاركة في استثماراته إذا دعت الحاجة إلى ذلك

و لم تكن المصارف الإسلامية بمنأى عن تبعات الأزمة المالية العالمية وأن كانت خارج دائرة الخطر إلا أنها تأثرها كان بشكل طفيف. وكما هو معلوم قد حقق القطاع المصرفي والمالي الإسلامي حضوراً قوياً في الأسواق المالية الدولية خلال السنوات الماضية. واكتسب خبرات مميزة في عمليات أسواق الرساميل وباتت مؤسساته مؤهلة للعب دور وساطة مالية بمواصفات عالية لصالح الحكومات والمؤسسات في المنطقة. وسيكتسب هذا الدور دون شك قيمة مضافة كبيرة، من خلال الشراكات او التحالفات مع المؤسسات الإقليمية الخارجية التي تتمتع بإمكانات تمويلية كبيرة.

وتأكيداً على ذلك، فقد ازدياد قطاع الخدمات المصرفية الإسلامية نمواً سنوياً مقداره 15 % في عام 2008م، وبلغ حجمه حول العالم حوالي التريليون دولار[1]، مع توقعات باستمرار النمو في أصـــول الصيرفة الإسلامية بنسبة 15 %. ويلاحظ أن المصارف الإسلامية تزيد من الطلب على المـــوظفين، في الوقت الذي تقوم فيه البنوك الغربية بتخفيض عدد الموظفين لديها وبأعداد كبيرة.

البنوك الإسلامية حول العالم (مليون دولار)

المنطقة	عدد البنوك	النسبة	رأس المال	النسبة	الأصول	النسـ به	الودائع	النسبة	الاحتياطي	النسبة
جنوب آسيا	51	29	880	12	39272	26	25664	23	1077	35
أفريقيا	35	20	202	3	1575	1	730	1	82	3
جنوب شرقي آسيا	31	18	149	2	2332	2	1887	2	159	5
الشرق الأوسط	26	15	3684	50	83136	56	69076	61	382	12
مجلس التعاون الخليجي	21	12	1787	24	20499	14	14088	12	1353	44
أوروبا وأميركا	9	5	660	9	908	1	1139	1	20	1
آسيا	2	1	4	0	6	0	5	0	14	0
أستراليا	1	0	2	0	5	0	غير متوفر	0	10	0
المجموع	176	100	7368	100	14773 3	0	11258 9	100	3097	100

المصدر : مجلة الاقتصاد والأعمال –/ ديسمبر 2002م .

أما على صعيد الأرباح المتحققة, فقد حققت الكثير من المصارف الإسلامية نمواً في الأرباح زاد عن الأعوام السابقة, في الوقت الذي تعرضت فيه الكثير من المصارف التقليدية لخسائر فادحـــة, وعلـــى السبيل لا الحصر, فإن مجموعة البركة المصرفية حققت إيرادات تشغيلية بقيمة 586 مليون دولار عن عام 2008, ونما صافي أرباح المجموعة بنسبة 37 % ليصل إلى 201 مليون دولار أمريكي[2].

على الرغم من عدم تأثر المصارف الإسلامية بالأزمة المالية بشكل مباشر فإنه لا يمكننا إهمـــال التأثيرات غير المباشرة التي من الممكن أن تتعرض لها المصارف الإسلامية نتيجة الأزمة العالمية, نظـــراً لأن

[1] مجلة أريبيان بيزنس, الموقع على الإنترنت www.arabianbusiness.com, هادية نزال 2-2-2009
[2] إعلان صحفي للمجموعة منشور على موقع المجموعة على شبكة الإنترنت, 25-2-2009

المصارف الإسلامية تعيش في عالم يطغى فيها التمويل بالفوائد على غيره, لذا فلا مفر من أن تتأثر بالعوامل غير المباشرة ولا سيما الكساد، وتدني أسعار الأصول, ولا نقول ضياع الأصول بكاملها كما في المصارف التقليدية. لكن بشكل عام فإن اقتصار تأثر النظام المصرفي الإسلامي على العوامل غير المباشرة يعني أن المصارف الإسلامية سيكون تأثرها أقل, وقدرتها على الصمود أكبر مقارنةً بالمصارف التقليدية.حيث تنهض المصارف الإسلامية لمسآلة مصرفية تفتقدها المصارف التقليدية حيث تجمع بين العائد المادي والعائد الاجتماعي تتوفر فيها متطلبات التنسيق عن اقتناع ورضا في تحمل المسئولية حيث يكون لها دور فاعل في الاستغلال النافع وفقا للضوابط الشرعية وهذا يؤدي بطبيعة الحال إلى الحفاظ على المال أيضا من سوء التصرف.

المبحث الرابع

سبل النهوض بواقع الصيرفة الإسلامية

يتعرض هذا المبحث إلى أهم السبل او المتطلبات الواجب توافرها للنهوض بواقع الصيرفة الإسلامية إلى المستوى الذي يليق بها. مع العلم، أن الصيرفة الإسلامية قد لاقت ترحيباً ليس على مستوى العالم الإسلامي فحسب، بل على المستوى العالمي. وقد بلغ حجم هذه الصناعة 729 مليار دولار في عام 2007، وازداد إلى 840 مليار دولار حتى نهاية عام 2008، والمحتمل وصوله إلى 3.5 تريليون حتى نهاية 2013، وبمعدل نمو 24% سنوياً، حسب ماورد التقارير عن التمويل الإسلامي.

لذلك، فإن أهم متطلبات النهوض على مستوى المصارف الإسلامية يتمثل في الآتي:

- ضرورة التكامل والتنسيق بين المصارف الإسلامية فيما يتعلق بأنشطة هيئات الرقابة الشرعية، إذ أن العمل الجماعي في هذا الشأن سيعزز من الثقة بين هذه المصارف وعملائها من حيث طبيعة صيغ التمويل المسموح بها وما لا تجيزه هذه الهيئات بشكل جماعي وليس فردي.
- الاهتمام بتأهيل كوادر متخصصة بالصيرفة الإسلامية بدلاً من استقطاب عمالة متخصصة من البنوك التقليدية للعمل لديها، لأن ما يحدث في الواقع هو عدم إلمام بعض العاملين في المصارف الإسلامية باهداف ومباديء الصيرفة الإسلامية كالعدل، والصدق، والوفاء، والابتعاد عن الغش، والاحتكار، والكذب،والإسراف والتبذير...إلخ.
- العمل على تطوير الموارد البشرية في المصارف الإسلامية من خلال إنشاء كليات متخصصة للنشاط المالي والمصرفي الإسلامي.
- الاهتمام بالوسائل التقنية الحديثة لتقديم خدمة متميزة للعملاء مواكبة لتلك التغيرات في المصارف التقليدية من الناحية الفنية.

أما على مستوى الدول الإسلامية، فإن مهامها تجاه المصارف الإسلامية، يجب أن تنصب في الآتي:

- تفهم مباديء ونشاط الصيرفة الإسلامية بما تحمله الكلمة من معنى، بهدف غرس القيم الإسلامية كأساس لإقامة نظام اقتصادي عالمي على أساس الشريعة الإسلامية:

ويكون ذلك من خلال ما يأتي:

1- تقنين العمل المصرفي التقليدي بالتدريج إلى أن يعتمد مبادئ الاقتصاد الإسلامي؛ بدلاً من تكبيله قيود تحد من نشاطه على الوجه الصحيح.

2- تنظيم العلاقة بين المصارف الإسلامية والبنوك المركزية بما يحقق الأهداف المرجوّة.

3- وضع حل للكثير من العوائق التي تواجه المصارف الإسلامية منها على سبيل المثال: نسبة الاحتياطي القانوني الذي تفرضه البنوك المركزية على المصارف؛ وهذا بحد ذاته يجمد جزء لا يستهان به من مخصصات المصارف الإسلامية يمكن أن يحقق عوائد فيما لو تم استثماره، وكذلك موضوع معدل كفاية رأس المال إلى الأصول المرجحة باوزان المخاطر وغيرها، تحتاج هي الأخرى دراسات للبحث عن مخارج تسهم في تعزيز دور المصارف الإسلامية في عملية التنمية الاقتصادية وافجتماعية في الدول الإسلامية بشكل عام.

4- تهيئة مناخ ملائم للمصارف الإسلامية كضرورة حتمية لتمكينها من اداء مختلف أنشطتها بكل يسر وسهولة وللعمل في إطار الاقتصاد الحقيقي بدلاً من أساليب التحايل والغش التي قد تحدث هنا وهناك من بعض القائمين على نشاط الصيرفة الإسلامية.

5- ولكي لاننسى، فإن توفر الإرادة السياسية هو الطريق المهم إن لم يكن الرئيسي لتجاوز كل التحديات التي تواجه الصيرفة الإسلامية، فمتى ما توفرت تلك الإرادة فإن الطريق سيكون ممهداً لتحقيق سبل النهوض بواقع الصيرفة الإسلامية.

6- الاهتمام بتوعية عملاء المصرف الإسلامي من حيث عقد ندوات تثقيفية أو لقاءات من اجل تسهيل التعامل معهم ومن ثم تفهم العمل المصرفي الإسلامي من جانبهم.

7- العمل على أيجاد آلية لتوحيد الفتاوى الشرعية الخاصة بالمعاملات المصرفية الإســلامية ووضع منهاج لذلك يمكن الرجوع إليه عن هذه الفتاوى والعمل على إضافة كلما هو جديــد في هــذا المعنى.

المصادر:

8- سورة النساء الآية113

9- أسس الاقتصاد بين الإسلام والنظم المعاصرة معضلات الاقتصاد وحلها في الإسلام ,أبو الأعلى المودودى, ترجمة محمد عاصم الحداد ,الدار السعودية للنشر , السعودية ,ط:2, 1967

10- البقرة : الآية276

11- سورة الأنبياء الآية107

12- آفاق استثمار الأموال وطرقها في الإسلام ,نصر فريد واصل ,مكتبة الصفا ,القاهرة ,مصر ,ط:1 2000,

13- مجلة الهدي الإسلامي ،الهيئة العامة للأوقاف المعاملات المصرفبة المعاصرة وحكمها في الــشريعة الإسلامية ,جمال الدين محمد محمود ،العددالسادس ,طرابلس,ليبيا 1974

14- حصاد الجمعة الاقتصادي، الجزيرة، تاريخ8\5\2009

15- مؤشرات الأسهم الأمريكية على قناة سي إن بي سي عربية بتاريخ 3-3-2009

16- الجزيرة نت, الاقتصاد والأعمال 26-2-2009

17- حصاد الجمعة الاقتصادي، الجزيرة،8\5\2009.

18- محمد أيمن عزت الميداني, ندوة الثلاثاء الاقتصادية, قراءة في الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة 3-3-2009

19- الجزيرة نت, الاقتصاد والأعمال 9-3-2009

20- جريدة القبس الكويتية, العدد بتاريخ 4-2-2009

21- الجزيرة نت, الاقتصاد والأعمال 3-4-2009

22- الجزيرة نت, الاقتصاد والأعمال 13-3-2009

23- مسند أحمد , مسند المكثرين , حديث أبي هريرة بن تيار رضي الله عنه ,رقم 15276

24- د. محمد النوري نحو توجه استراتيجي للتمويل الإسلامي بأوروبا(قضايا ومشكلات التمويل التجاري)بحث مقدم للدورة الثامنة عشرة للمجلس - دبلن / يوليو 2008 م

25- مجلة أريبيان بيزنس, الموقع على الإنترنت www.arabianbusiness.com, هادية نزال 2009-2-2

26- إعلان صحفي للمجموعة منشور على موقع المجموعة على شبكة الإنترنت, 25-2-2009